

خلق وتقييم الميزة التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري

Creating and evaluating the competitive advantage in the Algerian banking sector

بويكر مصطفى، أستاذ محاضر "أ" جامعة البويرة/الجزائر MBTIZI@YAHOO.FR
سفير محمد، أستاذ محاضر "أ" جامعة البويرة/الجزائر RIFAS8403@YAHOO.FR

الملخص:

يعتبر تقييم الميزة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية في ظل محيط تنافسي من خلال مؤشرات الأداء الأساسية سواء كانت مؤشرات كمية أو كيفية؛ ضروري للوقوف على مدى استغلال البنوك والمؤسسات المالية وخاصة العمومية منها لإمكاناتها المادية والمعنوية في تقديم الخدمات المصرفية، لتحقيق الأهداف الأساسية لأي منظمة في الاستمرار والنمو والأرباح المجزية لمساهميها. تتميز البنوك العمومية الجزائرية بضعف ميزتها التنافسية رغم مؤشرات الأداء المصرفي العالية في ظل محيط غير تنافسي حقيقيا، حيث تولي الدولة أهمية قصوى لقطاعها المصرفي العام من خلال تقديم الدعم وخاصة عمليات تطهير الميزانيات للبنوك العمومية لقروضها المتعثرة في كل مرة. فالبنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية تمتلك مؤشرات أداء اضعف نسبيا، إلا أن علاقتها مع الزبائن قوية وفي نمو مستمر بفضل تكاليفها المنخفضة وجودة خدماتها المصرفية الأعلى.

الكلمات المفتاحية: الميزة التنافسية، الأداء المصرفي، هامش الوساطة المالية، التركيز المصرفي.

تصنيف (jel): M34 , L25, G21, G34

Abstract:

The assessment of the banking competitive in the competitive environment by key performance indicators to be (quantitative or qualitative), needed to determine the optimal use of inputs to the operation of introducing banking to achieve the objectives Key of any organization whose indicators of growth and continued profitability rewarding its shareholders.

Algerian Banks characterized by low competitive advantage with that achieved high performance and profitability indicators in a competitive environment is not characterized by free competition, in which the state attaches

great importance to the banking sector through the provision of public support for remediation operations including loan hung for public banks each be in trouble.

Banks and foresaw and foreign financial institutions carry out proportionally low performance indicators, however, that their customer relationship develops gradually thanks to their low cost and high quality of its banking abuse.

Keywords: competitive advantage, banking performance, margin of financial intermediation, banking concentration.

CLASSIFICATION (GEL): M34 , L25, G21, G34

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي الجزائري منذ بداية الانفتاح تهديدا بالمنافسة للبنوك المحلية من البنوك الأجنبية التي تزداد توسعا من خلال تزايد فروعها ونشاطها وحصتها السوقية. هذه المنافسة فرضت واقعا جديداً على البنوك المحلية وتحدياً لا بد من مواجهته، الأمر الذي دفع الجزائر في كل مرة إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية لمسايرة الإتجاه العالمي خاصة موجة التحرر الإقتصادي التي عرفتها كثير من الاقتصاديات، وقد أدركت السلطات المصرفية الجزائرية ضرورة الرفع من القدرة التنافسية لبنوك القطاع العام لمواجهة تحديات الانفتاح المصرفي، وقد ازدوجت الإصلاحات تارة بإصلاحات نحو الانفتاح والتكيف مع اقتصاد السوق، وتارة لرفع تنافسية الجهاز المصرفي، ما يدل على المبادرة الحقيقية والفعالية في تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة، وقد نصت قوانين النقد والقرض (90-10 و 03-11 و 04-10) على السماح بإنشاء المصارف الخاصة الوطنية والمصارف المختلطة، وخصص بفتح فروع المصارف الأجنبية في الجزائر؛ ما يفرض واقعا جديدا على البنوك المحلية من ضرورة اكتساب ميزات تنافسية في التكاليف ونوعية المنتجات، للحفاظ وتنمية الحصة السوقية المحلية.

إن البحث في تقييم الميزة التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري بعد سنة 2000 إلى سنة 2014، يجعل من إشكالية البحث تهتم بالبحث في مكن التميز لدى البنوك العمومية مقارنة بنظيراتها الأجنبية، وعليه تبرز اشكاليتنا كما يلي:

هل تمتلك البنوك العمومية الجزائرية ميزة تنافسية في التكلفة والنوعية مقارنة

بنظيراتها الأجنبية؟

ونفترض أن: البنوك العمومية الجزائرية تتميز بالضعف في خلق الميزة التنافسية، وتعتبر مؤشرات الأداء المصرفي الكمية والكيفية معبرا أساسيا على تقييم الميزة التنافسية.

وتبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها: أن موضوع تقييم الميزة التنافسية في الجزائر هو حديث نظرا لارتباطه بالعمولة الاقتصادية، وتقييم الميزة التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري من خلال معرفة نقاط القوة والضعف، من خلال مؤشرات كمية وكيفية تبرز مستوى الأداء والتنافسية.

تهدف هذه الدراسة في تحديد المزايا التنافسية التي تمتلكها البنوك العمومية الجزائرية مقارنة بنظيراتها الأجنبية، وتقييمها، والبحث في كيفية تنميتها والحفاظ عليها. بالنسبة لمجال الدراسة الزمني هو من سنة 2000 إلى 2014، والمجال المكاني هو القطاع المصرفي الجزائري. وأداة الدراسة، هي أن نستعمل مؤشرات الأداء المصرفي في تقييم الميزة التنافسية.

بالنسبة للدراسات السابقة، توجد دراسات مشابهة لهذه الدراسة منها دراسة مفلح عقل، بعنوان "تنافسية القطاع المصرفي الأردني"، في ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين بالأردن، يومي 13 و 15 أوت 2001، والتي تطرق فيها إلى أهم التحولات الهيكلية في الصناعة المصرفية، وأهمية مواكبتها من خلال إتباع أهم أساليب التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة، وذلك حتى يتمكن القطاع المصرفي من مواجهة التحديات التنافسية.

دراسة (عبد القادر بريش 2006) تدخل ضمن إطار نيل شهادة دكتوراه علوم من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، وجاءت تحت عنوان "التحريك المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" والتي أبرزت أهمية تطوير الخدمات المصرفية لضمان مكانة البنوك الجزائرية مع المنافسين في ظل انفتاح القطاع المصرفي.

ومن سلبيات هذه الدراسات السابقة أنها لم تتطرق بشكل دقيق إلى أهم مقاييس الميزة التنافسية كما قررها "بورتر"، وفي بحثنا هذا حاولنا تقديم مؤشرات دالة على الميزة التنافسية تسمح لنا بالتحليل والتقييم والمقارنة للحكم على الميزة التنافسية.

أولاً: الميزة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية:

في الحالة العامة نجد بأن التنافسية هي قدرة المصرف على تحقيق ميزة تنافسية على منافسيه، هذا إما عن طريق السيطرة بالتكاليف أو عن طريق التمييز. وفي هذا السياق حاول "بورتر" أن يؤكد على التكلفة المنخفضة والتمييز يمكن اعتبارهما استراتيجيتين أساسيين لخلق القيمة وتحقيق المزايا التنافسية، ومطابقاً لما قاله "بورتر"، نجد أن المزايا التنافسية تتوافر مع المصارف القادرة على خلق قيمة متفوقة، ولا شك أن السبيل لخلق هذه القيمة يتجسد في خفض معدلات هيكل التكلفة أو تمييز المنتج أو الخدمة بطريقة تؤدي بالعملاء أن يولونه مزيداً من القيمة، ومن ثم استعدادهم لدفع سعر عالي¹.

1- تعريف الميزة التنافسية:

تتمثل الميزة التنافسية للمصرف في تمتعه بقدرة خاصة ناشئة عن امتلاكه مورداً متميزاً يكون مرشداً أساسياً في إختيار قوتها الدافعة عند صياغة الإستراتيجية المناسبة، وهذا ما يُمكنُ المصرف من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة ومنافع للعملاء وتفضل عما يقدمه المنافسون الآخرون فتأكد التمييز والاختلاف عنه².

وللميزة التنافسية شقين أساسيين الأول هو قدرة التميز عن المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل وبعد البيع، وفي الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل، أما الشق الثاني فهو القدرة على مغازلة وجذب العملاء، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف إلى حد بعيد على النجاح في الشق الأول³. ويمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية⁴:

1-1- ميزة التكلفة الأقل: ميزة التكلفة الأقل، وهي التي تتحقق كنتيجة لقدرة المصرف على إنتاج وتسويق منتجاته وخدماته بأقل تكلفة ممكنة.

1-2- ميزة الجودة العالية: حيث يتفوق المصرف على المنافسين بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة وعالية الجودة ولها قيمة كبيرة في نظر العملاء.

إن أهمية المزايا التنافسية تكمن في الحصول على المكاسب ودرء المخاطر، وتجنب الخسائر والأعباء، ولتحقيق العوائد والمدخيل والمردودات، ولا يمكن ذلك إلا من خلال تبني صناعة وبناء المزايا التنافسية، التي تحقق للمصرف القوة والتفوق والتقدم على منافسيه⁵.

إن استغلال الإمكانيات التي تتشكل منها القدرات التنافسية للمصرف (التنظيمية، والتكنولوجية... الخ)، يجعل منها ميزات تنافسية دائمة وذلك بشرط، إذا⁶:

- ✓ استغلت في الأسواق المصرفية الملائمة؛
- ✓ كانت قابلة للدفاع عنها، أي نادرة، صعب محاكاتها، ويمكن تعويضها بقدرات جديدة؛
- ✓ القيم التي تخلفها يمكن الحفاظ عليها، ولا يمكن إدراكها من طرف الآخرين.

2- بناء وتنمية المزايا التنافسية:

كيفية البناء لهذه المزايا التنافسية تكون في داخل المصرف بالدرجة الأولى قبل مواجهة أي تهديدات من الخارج، بالإضافة إلى حسن استثمار الفرص المتاحة في البيئة الخارجية⁷:

2-1- المزايا التنافسية المتعلقة بالتنظيم:

إن صيغ التنظيم تمثل مصدر مهم للميزة التنافسية. في المستوى العام، يعني ضمان استعمال الطريقة الأكثر فعالية في التنسيق بين مختلف مكونات المصرف، لأن المصارف في الغالب ما تكون ذات أحجام كبيرة؛ حينئذ تتعكس مقارنة نظرية النظم على المصارف أو أيضا استغلال فعالية التكاليف أو العائد المحدد في المرحلة التالية. على مستوى أكثر تطبيقا، ويتوقف اكتساب مزايا تنافسية على:

- ✓ الوضع القانوني للمصرف، لأن الضغط المستعمل من طرف المساهمين والسوق هو أقل منه في حالة المؤسسات من نوع آخر؛
- ✓ ثقافة تحليل المخاطر والمراقبة هي متطورة داخل المصارف؛
- ✓ المرونة التنظيمية والاستعداد للتكيف مع المحيط المتغير؛
- ✓ نوعية إدارة الأعمال، بمعنى مدى استعداد المصرف لفهم الأوضاع ووضع إستراتيجية مريحة.

في هذا الإطار، إن تسيير الموارد البشرية يخلق فرص للمزايا التنافسية، من خلال الترقية والتكوين والتحفيز والمحافظة على روح الفريق.

2-2- المزايا التنافسية المتعلقة بالإنتاج:

إن حسن استعمال الإجراءات الإدارية والمعلوماتية التي تنتج اغلب الخدمات المصرفية، هي مصدر ظاهر للميزة التنافسية، وتخفيض التكاليف هي أيضا مؤشر قوي

للتنافسية. في المصارف، التكاليف المعنية هي تكاليف الموارد: أي تكلفة خدمة الزبائن، تكلفة الدخول إلى سوق رؤوس الأموال في التخصصات الأخرى، المرتبطة بالإلتزام القانوني للمصارف عن طريق الوكالات الجديدة. في اقتصاديات السلم والجودة يمكن أيضا أن تساهم في تخفيض التكاليف.

2-3- المزايا التنافسية المتعلقة بالبيع:

في هذا المجال، المزايا التنافسية للمصارف يمكن أن تكون لها تخصصات عدة: تسيير العلاقة مع الزبائن، الصورة والشهرة، سجل العناوين، شبكة الوكالات مقسمة جيدا وموقعة جيدا، التسعير؛ كل هذه العناصر تتيح للمصارف امتلاك مزايا تنافسية.

2-4- المزايا التنافسية المتعلقة بالحجم والنمو:

الحجم يمثل من أولى مصادر الميزة التنافسية، فكل التحليل تتجه من أجل الانجاز في الحجم الكافي الذي يكون ضروري لممارسة النشاط المصرفي. الحجم يعطي مزايا في التكاليف المتعلقة باقتصاديات السلم والجودة: ما عدا المصارف ذات الحجم الكبير تستطيع أن تشجع التكاليف المرتفعة للمعدات الاستثمارية المعلوماتية أو معدات الاتصالات؛ إذا كان النمو في الحجم هو نتيجة عملية الاندماج، فإن تبرير وسائل الإنتاج (المعدات والشبكة...)، وجودة المنتجات سوف تكون مصدر لتخفيض التكاليف وخلق قيمة لأجل المساهمين.

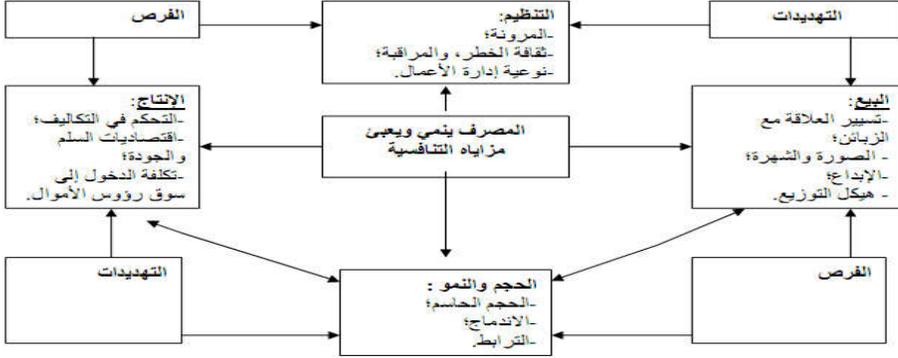
الحجم المحتفظ به في الهيمنة على السوق مع جميع المزايا التنافسية الأخرى في مواجهة المنافسين، تمنح شهرة وصورة حيوية للمصرف ونجاحا في استخدام أحسن الكفاءات البشرية.

يجب إذاً، السيطرة على سوق بعد سوق، والحجم الملائم يسمح بالقيادة داخل مجموعة متماسكة أي على رأس المتدخلين في السوق المصرفي، إضافة إلى ممارسة نوع من الرقابة على هذا السوق. هذا الحجم المميز يضمن التعبئة في أحسن الظروف للقدرات الأساسية التي تصنع التميز، وتقدر عموما بحصة من السوق من (10%) إلى (20%).

بالنسبة للنمو، الميزة التنافسية سنأتي باستعداد المصرف بوضع عمليات للنمو الخارجي. بالنسبة للأسواق الممتلئة، النمو الخارجي وحده من يسمح بالدخول بسرعة للحجم المناسب، كما انه يسمح أيضا بأخذ المراقبة على المنافسين الخطرين. والأداء الجيد المحقق للمصرف، يأتي بالتدفق النقدي الذي قد يؤدي إلى تمويل الحيازات الجديدة.

والشكل رقم (01) يبين مدى تضافر الجهود والقدرات داخل المصرف في بناء وتعبئة المزايا التنافسية.

الشكل رقم (01): تعبئة المزايا التنافسية



SOURCE: Sylvie de COUSSERGUES, Op. Cit., P: 252.

يحدد المصرف مزاياه التنافسية المكتشفة لكي يعمق من إستراتيجيته التنافسية باستغلال المزايا التنافسية، كما يجب أن يكون يقض تجاه الفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر عليه.

إن تحديات الأداء التي تواجه المصارف كبيرة، ويمكن تعريفها من الناحية الأساسية، بأنها الحاجة إلى مواجهة متطلبات المنافسة في مجالات المنتجات والأسواق الرأس مالية. فمن منظور الأسواق الرأس مالية، يجب أن تحظى قدرة المصارف على خلق القيمة لمساهميها بعناية كبيرة⁸. أما العناية الأكبر، فيجب أن توجه إلى محتويات المحفظة، وإستراتيجية التكتل، والعلاقة مع العملاء، لأن كل هذه النقاط تشكل فرصا يجب أن تعطى العناية المطلقة في إدارتها.

3- تقييم الميزة التنافسية من خلال مؤشرات الأداء الكمية للمصرف:

لا يمكن تصور أن المصرف يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة والأمان أثناء ممارسته لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأنه المصرف الأفضل على أساس تنوع الخدمات المقدمة، وسرعتها وحسن الإستقبال وقلة التكلفة. ويمكن الكشف من خلال هذه المؤشرات على نقاط ضعف وقوة المصرف، بحيث أن المصارف ذات الأرباح الضعيفة هي ببساطة مصارف غير تنافسية.

يمكن تقييم الميزة التنافسية للمصارف من خلال مؤشرات قياس الأداء المصرفي في البنوك من خلال: مؤشرات قياس السيولة، مؤشرات النمو، مؤشرات قياس الأمان، مؤشرات المردودية.

الجدول رقم (01): مؤشرات أداء البنوك

اسم ومعنى النسبة	طريقة حسابها	
مؤشرات المردودية	معدل العائد إلى حقوق الملكية	النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية
	معدل العائد إلى الأموال المتاحة	النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية + الودائع
	معدل العائد إلى إجمالي الأصول	النتيجة السنوية الصافية/ مجموع الأصول
	نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك	أرباح السهم/ حقوق الملكية
	نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف	(فوائد القروض - فوائد الودائع)/ الأموال المتاحة
مؤشرات النمو	معدل نمو الأصول	(مقدار نمو الأصول/ مجموع الأصول) × 100
	معدل الرفع (مضاعف حق الملكية)	مجموع الأصول/ حقوق الملكية (الأموال الخاصة)
	معدل الاحتفاظ بحق الملكية	حقوق الملكية/ (النتيجة الصافية - الأرباح الموزعة)
مؤشرات الأمان	قابلية المصرف على رد الودائع	(حقوق الملكية/ إجمالي الودائع) × 100
	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	حقوق الملكية/ (مجموع الأصول - الأصول السائلة)
	هامش الأمان لمقابلة مخاطر الاستثمار	حقوق الملكية/ مجموع استثمارات الأوراق المالية
مؤشرات السيولة	نسبة السيولة النقدية إلى ودائع الجارية	(السيولة النقدية/ مجموع الودائع الجارية) × 100
	نسبة للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع	(السيولة النقدية/ إجمالي الودائع) × 100

نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع	(الودائع الجارية/ مجموع الودائع) $\times 100$
نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية	(الودائع الجارية/ حقوق الملكية) $\times 100$

المصدر: صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 14-15 ديسمبر 2004، مجمع نصوص، ص ص: 390-395.

تم في تقديمنا هذه المؤشرات على السهولة والكفاءة والمردودية لهيكل النشاط، مردودية المصارف تمثل قدرتها على التحقيق من استغلالها فوائد وأرباح كافية تسمح لها بمواصلة وتنمية دائمة لأنشطتها. المؤشر (ROE) العائد على حقوق ملكية المساهمين، و (ROA) العائد على الأصول، هي مؤشرات بسيطة لإظهار مردودية النتيجة الصافية لكنها تدل على التنافسية. فمجموع المنتجات المصرفية هي مولدة للنشاط المصرفي بما فيها نشاطات الخدمات خارج الميزانية، وتمثل المحدد الأول للمردودية، وتغير أو تحرك بعض من هذه المنتجات يمكن أن تحدث التغيرات في المردودية⁹.

إن الناتج المصرفي الصافي (PNB)^{*}، الفرق بين النواتج والتكاليف المصرفية يسمح بتقييم وقياس المساهمة الخاصة للمصارف في خلق الميزة التنافسية. وبالتالي من النواتج الوسيطة وتكاليف الاستغلال وأقساط الإهلاكات من (PNB)، تتحصل على النتيجة الخام للاستغلال التي تدل على قدرة المصرف على توليد هامش بعد تجريد تكاليف الموارد وتكاليف التشغيل. إن المخاطر تظهر حين سحب من النتيجة الخام أقساط الإهلاكات الصافية لمؤونات الاستغلال والحصول على النتيجة الجارية قبل الضريبة. فالمؤونات المرتفعة دليل على تدني نوعية عملاء المصرف الذي يواجه مخاطر نظامية، ما يؤدي بالمصرف إلى تأمين جزء من استحقاقاتهم¹⁰.

يمكن أيضا أن ترتبط بسياسة تغطية المخاطر التي تضعها المصارف المركزية، وتلزم المصارف على اخذ بعض المستوى من المؤونات. في النهاية، النتيجة الصافية تسمح بتأمين قدرة المصارف على توليد من نشاطاته فوائد التي ستوضع في الاحتياط لأجل رفع النشاط والتوزيع على المساهمين. إن مستوى الارتقاء في النتيجة الصافية مرتبط

بعدة عناصر منها التي كانت في التحليل السابق، لأجل الحكم على الأداء الماضي والمستقبلي للمصارف¹¹.

ثانيا: مؤشرات الأداء الدالة على الميزة التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري

نعالج في هذا المحور مؤشرات الأداء الجزئي للبنوك والمؤسسات المالية المعيرة عن تنافسيتها، وخاصة مؤشرات المردودية والتركيز، التي نستكشف من خلالها مستوى الأداء في السوق المصرفية الجزائرية. رغم أن البنوك العمومية استفادت من عدة عوامل منها، كبر الشبكة والميزة التاريخية لها في تمويل التنمية ما يجعل مواردها وقروضها أكبر بكثير من نظيراتها الأجنبية والخاصة.

1-محيط الجهاز المصرفي الجزائري

تمثل نوعية المحيط الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية أهمية قصوى في تحديد الأداء، فالمحيط التنافسي، يسمح بتحقيق نتائج تعكس الأداء. فقبل التطرق للأداء المالي للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الساحة المصرفية الجزائرية، نحلل واقع المحيط التنافسي ودرجة تركيز البنوك والمؤسسات المالية.

1-1-واقع المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري:

هناك مقاربتين في الأدبيات الاقتصادية تتعلق بتقييم المنافسة: الأولى هي: (الهيكل- القيادة- الأداء)، وتسمى (SCP)♦♦. والثانية هي: (الكفاءة - الهيكل) وتسمى (ESH)♦♦♦. المقاربة الأولى: تفترض أن التركيز في القطاع المصرفي يولد الطاقة والتنافسية في السوق، مما يسمح بالحصول على قدر أكبر من الأرباح للمصارف من خلال جذب الودائع مع فوائد منخفضة وعرض القروض بفوائد مرتفعة¹². هذا ما يتطلب من الحكومة إخراج لوائح مكافحة الاحتكار والإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ في القطاع المصرفي. والمقاربة الثانية، تشير إلى أن العلاقة الإيجابية للربحية مع السوق المركزة ليست نتيجة حتمية للتنافسية، ولكن القدر الأكبر يعود لكفاءة البنوك مع حصة سوقية كبيرة. والأداء الأعلى للقائد في السوق يحدد بشكل كبير هيكل السوق¹³. مما يعني أن الكفاءة الأعلى للمنتج تولد تركيزا عاليا وربحية أعظم.

تبقى المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة بسبب الإفراط في تركيز السوق، وعمليات الإنقاذ متكررة للبنوك العمومية وعدم كفاية قواعد الحوكمة التي تحكم البنوك العمومية. إذا أن الائتمان وودائع القطاع العام تتركز بشكل كبير في عدد قليل من

البنوك، إذ أن هناك منافسة قوية بين بنوك القطاع الخاص. إن الرفع في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وإدخال قيود على الاستثمار الأجنبي أثرا مباشرة في الوصول إلى القطاع المصرفي الجزائري، فضلا عن غياب فرص التمويل الأخرى (على سبيل المثال من خلال سوق رأس المال). وبالإضافة إلى ذلك، بسبب إعادة رسملة البنوك العمومية دوريا وعدم كفاية قواعد الحوكمة. فمجلس الادارة والإدارة بشكل عام أقل ميلا إلى التصرف بطريقة تنافسية.

على مستوى هيكل النشاط الإجمالي الداخلي فان مجموع البنوك العمومية الـ(6) تبقى هي المهيمنة. خاصة بعد سنة 2003، وبعد تصفية بنكين خاصين، فان حصة البنوك العمومية قد زادت من (87,5%) في 2002، من إجمالي الأصول إلى (92,7%) سنة 2003¹⁴. وفي قلب البنوك العمومية فان أول بنك يمتلك (24,4%) من إجمالي الأصول، والثاني يمتلك (18,6%). وفيما يخص البنوك الخاصة، فان اكبر بنكين يمتلكان (2,1%) من إجمالي أصول البنوك.

وما يميز النظام المصرفي الحالي هو سيطرة البنوك العمومية الستة على النشاط المصرفي، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم مصلحة المتعاملين الاقتصاديين. وما زال القطاع الخاص الناشئ يحتاج إلى التمويل المصرفي خصوصا عند بداياته، والبنوك بشروطها الحالية المفروضة على ملفات القروض الخواص، خاصة ما تعلق منها بالضمانات، لا تساعد على إنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية، وتداركا لهذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان القروض العقارية، لتشجيع البنوك على منح القروض لأصحاب المشاريع الاستثمارية الناشئة.

ويمكن تفسير ضعف الحصة السوقية للمصارف الخاصة والأجنبية إلى أن هذه الأخيرة هي حديثة النشأة، وأنها توجه عملياتها نحو عمليات المضاربة في تمويل التجارة الخارجية، وإلى الحالة السيئة التي آل إليها تصفية بعض البنوك في بداية سنة 2003. ويرجع هذا التأخر حسب تقرير مؤسسة التمويل الدولية عن الجزائر في 2010، إلى الصعوبة التي تتلقاها المؤسسات والشركات في الحصول على الائتمان، وتعتبر هذه الصعوبات من بين أكبر العوائق التي تعترض عملية النمو. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيني مجموعتين من المؤشرات لمدى حسن عمل أسواق الائتمان: واحد على

السجلات الائتمانية والأخر على الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين. بالنسبة لسجلات الائتمانية، من حيث تواجد المكاتب الخاصة التي تقوم بجمع وتوزيع المعلومات بشأن المقترضين، ومن خلالها يمكن توسيع نطاق الحصول على الائتمان¹⁵. عن طريق تبادل المعلومات الائتمانية، وأنها تساعد المقرضين في تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان بشكل أكثر كفاءة. بحيث كان تصنيف الجزائر بين تلك الدول كما في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): التصنيف الدولي للجزائر ودول الجوار لبينة الائتمان

التصنيف الدولي	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
التصنيف على المستوى الدولي	135	71	87	87
مؤشر الحقوق القانونية (0-10)	3	3	3	3
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2	6	5	5
تغطية المكاتب الخاصة (% السكان البالغين)	0	8.2	14	0
التغطية في السجلات العمومية (% السكان البالغين)	0.2	2.5	0	19.9

Source: IFC Doing Business, Algeria, Op. Cit., PP: 24-27, 2010.

لقد تجاوزت الموارد الملتقطة من طرف البنوك، قروض للاقتصاد كما رأينا سابقا، وهو الأمر الذي يشهد على الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق النقدية. على الخصوص، يتواجد فائض الموارد، بالنسبة للسنوات الأخيرة، في البنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سواء. كان هذا الظرف الخاص بفائض الموارد، الذي يركز أساسا على التوسع في ودائع المؤسسة الوطنية سوناطراك، قد تمت تغذيته أيضا عن طريق نمو ودائع المؤسسات الخاصة والأسر التي لها علاقة مع التوسع القوي في نفقات الميزانية، لاسيما نفقات التجهيز والتحويلات الجارية؛ حيث تساهم هذه الأخيرة في ارتفاع مداخيل الأسر¹⁶.

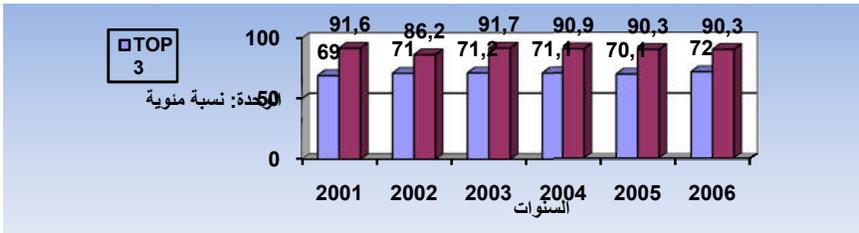
وبعد عمليات سحب الاعتماد وتصفية البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، التي كانت تواجه صعوبات بل وتوجد في حالة توقف عن الدفع، بين 2003 و2006، بقيت وضعية البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل في الجزائر مستقرة وذلك دون تدخل بنك الجزائر بصفته المقرض الأخير، في غياب الخطر المؤسسي. بل وأكثر من ذلك فقد تحسنت وضعية البنوك بشكل كبير بالنظر إلى مؤشرات الصلابة المالية. فقد تدعت نسبة الملاءة الإجمالية للمصارف، خاصة بالنسبة للمصارف الخاصة، بفضل زيادة رأس المال الأدنى النظامي الذي دخل حيز التنفيذ في بداية 2006.

1-2- التركيز في القطاع المصرفي الجزائري:

إن دراسة القطاع المصرفي في الجزائر من حيث شدة التنافس الداخلي، من تهديد البدائل أو الداخلين الجدد، يتبين أن هذا القطاع هو ضعيف من حيث المحيط التنافسي. وتظل الحقيقة أن درجة المنافسة في السوق المصرفية هي واحدة من الآليات الرئيسية للحكومة الاقتصادية التي "تضبط" سلوك البنوك ومسيريها ما تجبرهم على اعتماد إجراءات الرقابة التي تقلل من تكاليف الحصول على رأس المال الخارجي.

لقد جرى العرف على استخدام نسبة التركيز لتقييم درجة المنافسة في الأسواق المصرفية. فالتركيز المصرفي غالبا ما يقدر بالنسبة المئوية للأصول (أو عناصر من الخصوم) التي تمتلك من طرف الخمس أو الثلاث أكبر بنوك. خلال الفترة (2001-2006)، تطورت نسبة التركيز نحو الارتفاع (الرسم رقم 01).

الرسم البياني رقم (01): التركيز المصرفي لأكثر خمسة وثلاث بنوك في الجزائر



Source: Base De Données de Bankscope (2008).

قد بني هذا الرسم السابق على أساس معدل التركيز المحسوب من مجموع ميزانيات للبنوك، وانه يظهر تطور غير منظم مع تزايد التركيز في عام 2006. في الواقع، الرسم رقم (01) يبين تطور تركيز القطاع المصرفي في الجزائر التي تحسب على أساس من مجموع الموجودات من أكبر ثلاثة أو خمس مصارف تجارية من مجموع حسابات جميع البنوك. هذه الأرقام تدل على أن التركيز في السوق المصرفي في الجزائر هو غير منظم ومرتفع كثيرا مقارنة مع تلك الموجودة في المغرب وتونس ومصر♦♦♦♦. والمفارقة أن نسبة التركيز قد ارتفعت تزامنا مع عمليات التحرير المالي التي تقوم بها الجزائر؛ إذا علمنا انه لم تحدث أي اندماجات في السوق المصرفية الجزائرية وهو الاحتمال الذي كان يمكن أن يعقل لتبرير تلك الزيادة في التركيز، غير انه يعود لعدة

أسباب منها الدعم التي تتلقاها هذه البنوك العمومية من طرف السلطة النقدية. ونخلص إلى أن تحليل هيكل الأسواق المصرفية في الجزائر لها ثلاثة اتجاهات:

✓ تركيز القطاع المصرفي نما على الرغم من العملية التحرير المالي التي بدأتها الجزائر؛

✓ شدة المنافسة زادت من خلال زيادة عدد البنوك الخاصة في السوق المصرفية في أعقاب تنصيب أكثر وأكثر للمصارف الخاصة ذات الملكية الأجنبية، ومع ذلك فإن معدل الهوامش البنوك لا تزال مرتفعة وخاصة في القطاع المصرفي الخاص؛

✓ عدم وجود بديل لتقديم التمويل الممنوح من البنوك الجزائرية يمنحها قوة سوقية لا يمكن إنكارها.

ولكن كل هذه الصعوبات لا تمنع من القول الجزائر استطاعت أن تحقق خطوات هامة في اتجاه الإصلاح المصرفي، وذلك من خلال إعادة رسملة البنوك التجارية العمومية وإعادة تحويل الديون المملوكة على المؤسسات العمومية إلى سندات على عاتق الخزينة من منظور أن هذه الإجراءات ضرورية لتحرير هذا القطاع من قيود النظام التمويلي السابق، والانتقال بالنظام المصرفي من نظام يعتمد في إعادة تكوين سيولته على مصادر إعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى نظام يمتلك القدرة على إعادة رسكلة السيولة عن طريق تعبئة الادخار.

2- تقييم الأداء بمؤشرات المردودية:

إن تحليل تطور مردودية البنوك في الجزائر (عامة أو خاصة)، يؤكد أنها حققت مستوى من المردودية (مؤشرات الكفاءة المصرفية) مرتفع جدا، والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف مستوى المنافسة بين البنوك. ومؤشرات الأداء الأفضل دائما كانت في صالح البنوك الخاصة.

2-1- مردودية الأموال الخاصة:

كانت مردودية الأموال الخاصة (ROE) ♦♦♦♦♦ ، أثناء المرحلة (2002-2010)، للبنوك التجارية كانت عند مستوى مرتفعة نسبيا، غير أن نمو (ROE) يبقى مركز لدى البنوك العمومية، والبنوك الأجنبية. في الواقع، المعامل (ROE) للبنوك العمومية نمت طبيعيا مقتربا من (8,1%) في 2002، إلى (22,7%) في 2010. بالمقابل المعامل (ROE) للبنوك الخاصة وذات المساهمة الأجنبية قد نما أكثر بالمقارنة مع

البنوك العمومية، وقد استقر في 2010 عند (16.79٪)، بعد أن كان (12.6٪) في 2003. وكانت مؤشرات مردودية الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الأفضل حتى 2008، وهي السنة التي بدأ تشهد تشديدا على نشاطها من طرف الحكومة حيث بدأ حصتها السوقية في النمو بشكل كبير وأصبحت تشكل تهديدا للاستقرار المالي الداخلي إذ أن نشاطها مع الزبائن يتمثل في التجارة الخارجية والاستيراد بالقروض الاستهلاكية، إذ تدخلت الحكومة بإلغاء هذا النشاط الائتماني من خلال قانون المالية 2009، خاصة بعد تفجر قيمة الواردات مقارنة بالصادرات الجزائرية، حيث عرفت ارتفاعا في السداسي الأول من السنة 2009، مما جعل الميزان التجاري محل خطر، كون الفارق بين الصادرات والواردات لا يتجاوز المليار دولار، حيث تم تسجيل 20.9 مليارات قيمة الصادرات، و19.9 مليارات قيمة الواردات، وهو الشيء الذي دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع فاتورة الاستيراد. وهذا الأمر هو مشروع، حيث أن الدولة هي المسؤول الأول عن الاستقرار المالي (mandat de stabilité financière)، وتتخذ ما تراه مناسبا لحماية الاقتصاد الوطني.

لقد تم تبني الحظر على القروض الاستهلاكية في 2009، للسيطرة على الديون الاستهلاكية، وقد أعاق التوسع في الخدمات المالية. وكان للحظر آثار سلبية:

✓ يقضي على فرص المؤسسات الصغيرة - كثير منها تعمل في القطاع غير الرسمي

- من مصدر هام للقروض؛

✓ الحظر هو عقبة أمام سهولة الاستهلاك المنزلي، ولا يسمح للأفراد بإنشاء تاريخ ائتماني. الحظر يشجع القروض غير الرسمية (في حال الطوارئ) والاقتراس من الأهل والأصدقاء. وينبغي أن تكون السلطات والبنوك قادرة على تجنب الإفراط في الديون من خلال ممارسة الرقابة بشكل أفضل - مع مساعدة من مركزية المخاطر التي تقوم بجمع بيانات موثوقة عن الأفراد - وذلك بفضل قواعد احترازية مناسبة. من المهم أيضا تنفيذ إجراءات لحماية الدائنين وكذلك المدينين من الإفلاس الشخصي في قطاع الاستهلاك في حالة الإفلاس الشخصي.

بعد عملية الحظر على القروض الاستهلاكية انتهجت الجزائر إستراتيجية قائمة على التوسع في القروض الاستثمارية، كما يوضحه الجدول رقم (03) التالي. فالجزائر لا تتبنى قطاع القروض الصغرى التقليدية (microcrédit classique) مقارنة بالدول

الأخرى في المنطقة. فعدة برامج حكومية موجهة للمؤسسات الصغيرة (Angem)، الشباب العاملين لحسابهم الخاص (ANSEJ)، والبالغين العاطلين عن العمل (Cnac). كافة هذه الكيانات مدعومة بشكل كبير وتعمل جزئياً بالتعاون مع البنوك العمومية، وتترك مجالاً محدوداً لمقدمي التمويل الصغير التقليدي أو للمصارف الخاصة (الجدول رقم (03) التالي). وقد زادت برامج القروض هذه بشكل كبير منذ عام 2011، ولكن ظهرت عدة مشاكل: فتموها السريع سلط الضوء على بعض الضغوط في مجال التسيير. بالإضافة إلى ذلك، فأسعار الفائدة المدعومة بقوة أثارت شكوك حول نوعية محفظة أنشطة هذه المنظمات. هذه الأنشطة لا تتضمن استباق المخاطر من الخصوم المحتملة من قسط المستفيدين - فالدولة لا تصب صراحة إلا الدعم- ولكن من المهم أن السلطات تراقب هذا النوع من القروض، والتي يمكن أن تكون أكثر خطورة من غيرها من أشكال القروض الأخرى¹⁷.

الجدول رقم (03): برامج المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون دينار

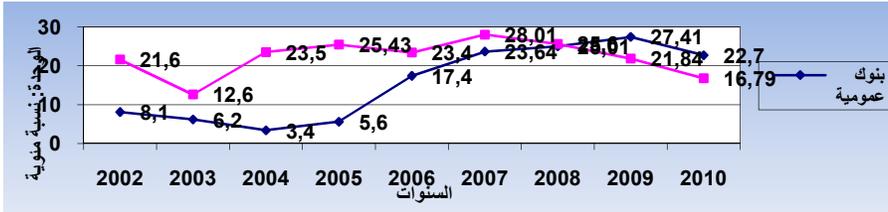
جزائري)

2012	2011	2010	2009	
426795	297253	176866	131491	الشباب العامل المستقل (ANSEJ)
154928	88747	32558	19406	بالغين بدون عمل (CNAC)
16054	11087	8510	6381	المؤسسات الصغيرة (ANJEM)
597777	397087	217934	157278	

Source: Ministère de finance, 2015.

وبعد 2008، أصبحت مؤشرات المردودية المالية للبنوك العمومية هي الأفضل. (انظر الرسم رقم (02)).

الرسم البياني(02): نمو العائد على الأموال الخاصة (ROE) للبنوك العمومية والخاصة



Source: Les Données Des Rapports annuels 2002-2011, Banque d'Algérie.

فقد تم تسجيل خلال سنوات 2004-2006 تباين واضح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة فيما يخص مردودية الأموال الخاصة، فقد تحسنت نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية بشكل معتبر في سنة 2006 وذلك بزيادة استثنائية تقارب 12 نقطة لتبلغ (17.41%) مقابل (5.63%) فقط في 2005 و(3.38%) في 2004، على العكس من ذلك وبعد التزايد الملاحظ في سنتي 2004 و2005 تراجعت نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بشكل طفيف ب 2.03 نقطة مئوية لتبلغ (23.40%) في سنة 2006 مقابل (25.43%) في سنة 2005 و(23.48%) في سنة 2004.

ويعود التراجع المسجل في سنة 2006 في نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بشكل أساسي إلى ارتفاع أموالها الخاصة المترتب عن رفع رؤوس أموالها من أجل أن تمتثل إلى التنظيم الجديد حول رأسمال الأدنى وذلك بالرغم من ارتفاع مبلغ نتائجها، ويرتبط انخفاض نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 14 في سنة 2004 إلى 11 في سنة 2005 و9 في سنة 2006، فعليه يظهر أن ارتفاع الأموال الخاصة للبنوك الخاصة هو أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها، وعلى العكس من ذلك يفسر الارتفاع الهام في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية أساسا بمردودية أصولها التي ارتفعت ولكن بتناسب أقل من ارتفاع نتائجها¹⁸، أما بالنسبة لسنة 2008 فمردودية الأموال الخاصة (ROE) للبنوك العمومية بقيت ثابتة نسبيا إذ بلغت (25.15%) وفي سنة 2009 بلغت (25.99%) وانخفضت في سنة 2010 لتستقر عند (20.72%)، أما بالنسبة للبنوك الخاصة ففي سنة 2008 كانت نوعا ما كبيرة عن تلك المحققة من طرف البنوك العمومية ومنخفضة عنها في سنة 2009 و2010، حيث كانت في سنة 2009 بـ(21.84%) وبـ(16.79%) في سنة 2010¹⁹.

أما فيما يتعلق بمعدل مردودية الأموال الخاصة من نفس التقرير لسنة 2010 فقد عرفت البنوك العمومية ارتفاعا بين سنة 2008 و2009، بحيث ارتفعت من (25.01%) سنة 2008 لتصل إلى (27.41%) سنة 2009 وتراجعت ب 4.7 نقطة في سنة 2010 أي بـ(22.70%)، والجدول التالي يوضح مقارنة مؤشرات مردودية البنوك خلال السنوات الثلاث.

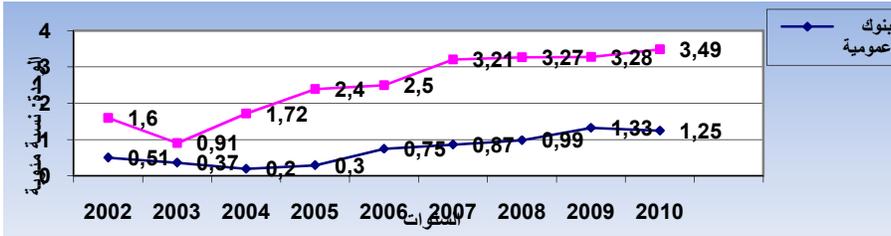
فمن خلال الرسم السابق يرجع انخفاض مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية إلى ثبات نتائجها (+0.2 بما فيها المؤونات ذات الطابع الاحتياطي)، ويرجع الارتفاع المهم للأموال الخاصة إلى نتيجة إدماج جزء كبير من نتائج سنة 2009 في الاحتياطات، ومن جهة أخرى تم دفع جزء قليل منها سنة 2010 (l'état propriétaire) في شكل كويونات، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فانخفاض مردوديتها يعود إلى الارتفاع الكبير في أموالها الخاصة بالخصوص رأسمال الأدنى للثلاثي الرابع لسنة 2009، والذي تم تقويته بوضع جزء من أرباح سنة 2009 في الاحتياطات وهذا نتيجة الارتفاع الهام لنتائجها.

2-2- مردودية الأصول:

إن تحسين مردودية الأصول للبنوك العمومية راجع بالأساس إلى معدل العائد على أصولها المنتجة، هذا الأخير يحسب عن طريق (النتيجة / إجمالي الأصول)، (ROA) ♦♦♦♦♦، وصافي ارتفاعه مثل ما هو في الرسم البياني رقم (03)، هذا الأخير سمح بتسجيل أداء القوي للبنوك الخاصة والأجنبية بمتوسط (2,5%)، من العائد على الأصول المنتجة، والبنوك العمومية سجلت متوسط ب(0,51%). وضعف مردودية أصول البنوك العمومية ترجع إلى المعدل المرتفع للقروض الغير منتجة التي لها هامش ضعيف من الوساطة المالية بسبب معدل الإقراض الضعيف.

يعتبر عائد الأصول الذي يوجد في تحسن طفيف بالنسبة لمجمل البنوك، أكثر أهمية في البنوك الخاصة منه في البنوك العمومية. يشير هذا الفارق إلى التفسير الأفضل لمخاطر القروض من طرف البنوك الخاصة التي لها حصة أقل أهمية من الديون غير الناجعة التي يتطلب تكوين مؤونة لها. ويعتبر المستوى العالي لعمليات البنوك العمومية مع البنك المركزي بمعدلات الاسترجاع، في ظل ظرف يتميز بفائض هيكلية في السيولة، عاملا مفسرا آخر²⁰.

الرسم البياني(03): نمو مردودية الأصول (ROA) للبنوك العمومية والخاصة (الجزائر)



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2011, Banque d'Algérie.

إن تحسين مردودية الأصول يترجم أيضا عن طريق تحسين الناتج الخام المحسوب عن طريق النسبة (مجموع التكاليف/مجموع الإيرادات (قبل الضريبة))، والانخفاض المستمر لتكاليف البنوك في الجزائر من الفترة (2002-2010)، يترجم التحسن في مردودية الأصول. (انظر الرسم 03).

الرسم البياني رقم (04): تطور الناتج الخام للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2010, Banque d'Algérie.

ويرجع هذا التحسن إلى إجراءات الرقابة وخاصة بعد قانون (03-11) في 2003، وإلى التحسن في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإلى تحسن مستوى الموارد البشرية في تجنب أخطاء العمليات. ورغم هذا التحسن تبقى تكاليف التشغيل مرتفعة نسبيا. إن معدل الربحية بقي مرتفعا رغم تكاليف التشغيل المرتفعة، حيث أن هذه الربحية هي انعكاس لدرجة المنافسة المنخفضة في السوق المصرفي الجزائري.

2-3- تحليل وتقييم الهامش المصرفي للبنوك العمومية والخاصة:

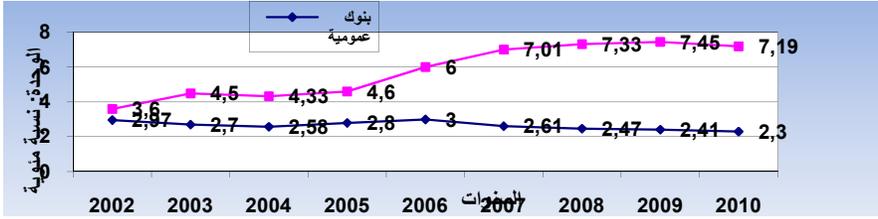
فيما يخص ربحية البنوك الجزائرية، تجدر الإشارة إلى أنها تتأثر بعدة عوامل، أهمها دورة الأعمال وإدارة المخاطر ودرجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل. فبالنظر إلى ربحية البنوك الجزائرية من خلال احتساب الهامش بين أسعار الفائدة على القروض والودائع، الذي يعكس درجة كفاءة القطاع المصرفي، والذي يقلص

كلما ازدادت المنافسة في القطاع، يلاحظ أن هامش أسعار الفائدة كبيرة ما يعكس درجة المنافسة المنخفضة جدا خاصة من منظور العدد القليل للبنوك العاملة في الجزائر.

2-3-1- أهمية هامش الوساطة المالية في تشكيل الهامش المصرفي:

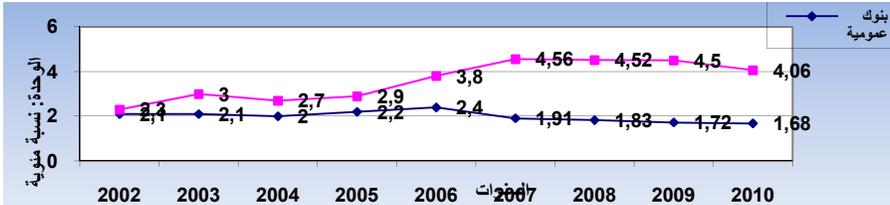
نمى الهامش المصرفي خلال الفترة (2002-2010) في البنوك العمومية والخاصة، بمستويات غير متكافئة وقد تطور في الاتجاه المعاكس لها. وكانت الاستمرارية في النمو للبنوك الخاصة بتسجيل تطور إيجابي قارب (5%) في المتوسط. ونمى بالسبب للبنوك العامة بأقل من ذلك بكثير بمتوسط (2,8%). الفرق في الهوامش المصرفية لا يزال يتسع بين المجموعتين. من (0,6) نقطة سنة 2002، ثم ارتفع الفرق إلى (03) نقطة في 2006، واتسع الفرق بعدها إلى 5 نقاط سنة 2010. فالهامش المصرفي الضعيف للبنوك العمومية يرجع أساسا إلى ضعف الأداء على مستوى هامش الوساطة المالية. بالنسبة للبنوك الخاصة، فهوامشها المصرفية تحسنت بفضل تحسن هامش الوساطة المالية (الرسم رقم (05) و(06)).

الرسم البياني رقم (05): الهامش المصرفي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر



Source: Les Données Des Rapports annuels, 2002-2013, Banque d'Algérie

الرسم البياني رقم (06): هامش الوساطة المالية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر

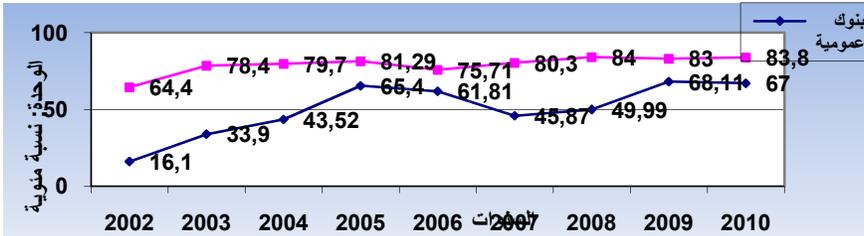


Source: Les Données Des Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie

2-3-2- تشكيل هامش الوساطة المالية:

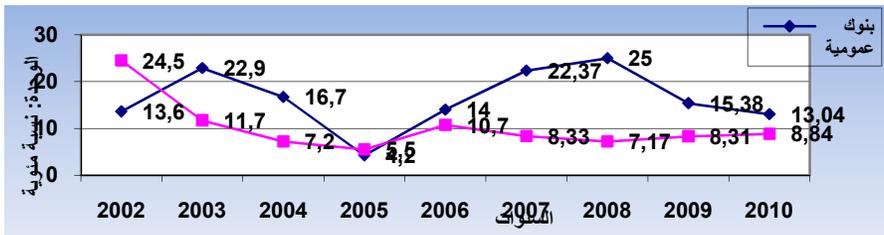
إن تشكل هامش الوساطة يكشف عن غلبة نشاط العملاء. فنشاط العملاء يسهم في (80,3%) في هامش الوساطة المالية في البنوك الخاصة، و(45,9%) في البنوك العمومية مع. (الرسم 07، 08).

الرسم رقم (07): الأهمية المتعلقة بعمليات خدمة العملاء في تشكيل هامش الوساطة



Source: Les Données Des Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie

الرسم رقم (08): الأهمية المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية في تشكيل هامش الوساطة.

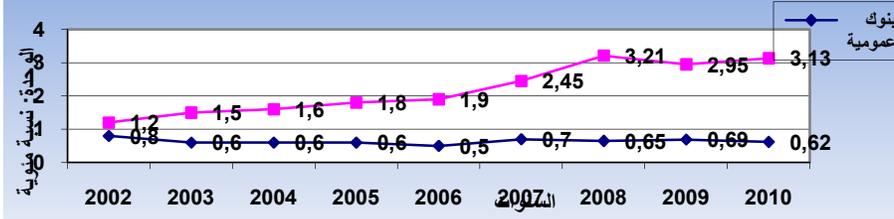


Source: Les Données Des Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie

مستوى القروض المتعثرة في أصول البنوك العمومية قد يفسر جزء من هذا النمو البسيط؛ بحيث الأصول الخاملة لا تساهم في تشكيل هامش الفائدة. وعلى العكس من ذلك فالبنوك العمومية لديها حصة كبيرة نسبيا في المعاملات مع المؤسسات المصرفية، وعمليات الأوراق المالية، مقارنة مع البنوك الخاصة. وهوامش البنوك العمومية المرتبطة بهذه الأنشطة هي كبيرة، وهي في نمو مستمر رغم أنها انخفضت بين (2003-2005)، من (22,9%) إلى (4,2%)، إلا أنها عادت وارتفعت إلى (25%) سنة 2008، وانخفضت بعدها إلى (13,04%) سنة 2010. فمقارنة مع تلك الهوامش المحققة من طرف البنوك الخاصة التي هي أضعف بكثير وفي انخفاض مستمر، وانخفضت بين (2002-2010)، من (24,5%) إلى (8,84%)²¹. وهو ما يدل على الحصة الضعيفة نتيجة قلة تدخلها في سوق ما بين البنوك أو العمليات مع البنك المركزي.

إن تحسن السيولة بعد عام 2002، لدى البنوك العمومية، لم تحمل فرص حقيقية لتوظيفها في خدمة العملاء. وهي على حساب العملاء نحو العمليات مع المؤسسات المالية وبنك الجزائر في إطار عمليات إعادة التمويل لتوفير السيولة. إن قدرة الأصول المنتجة للبنوك الخاصة سمحت لها بتسيير ورفع الناتج المصرفي الصافي جدا مقارنة مع البنوك العمومية. إن غلبة معاملات العملاء في هامش الوساطة المالية لبنوك القطاع الخاص هي أكثر ربحية من المعاملات مع المؤسسات المصرفية. والمستوى المهم للأصول الغير منتجة (الخاملة) في أصول البنوك العمومية، يفسر تفاوت مستوى هامش المجموعتين من البنوك.

الرسم البياني رقم (09): هامش خارج الوساطة المالية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر

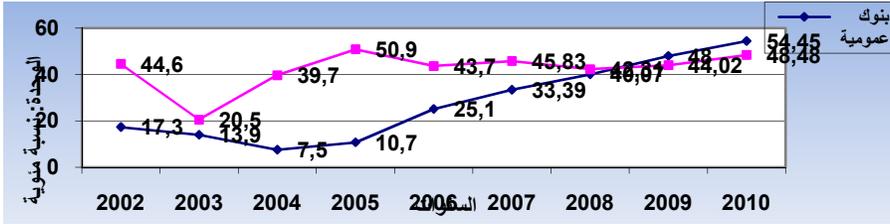


Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie

هامش الربح، والذي يقيس حصة الهامش المصرفي التي تحتفظ بها البنوك بعد طرح أعباء التسيير (الأعباء العامة، ومؤونات مخاطر الائتمان خاصة)، قد تطور في نفس الاتجاه التصاعدي لكلا البنوك، لكن في البنوك الخاصة هو أكبر. انظر الرسم (10).

فالنمو هو في استمرار في الفترة (2002-2010)، لبنوك القطاع العام، من أدنى معدل (7,5%) في عام 2004، إلى (54.45%) سنة 2010. والبنوك الخاصة بهامش أعلى من البنوك العمومية، من أدنى معدل (20,5%) سنة 2003، إلى (48.48%) في عام 2010.²²

الرسم رقم (10): هامش الربح المصرفي الصافي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie.

الفرق في هامش الربح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة يشير إلى إدارة أفضل للمخاطر الائتمانية في البنوك الخاصة. وتكون الإدارة الجيدة للمخاطر ميزة تنافسية تعتمد عليها البنوك الخاصة في إستراتيجيتها التنافسية في الوقت نفسه. وزيادة هامش الربح للبنوك العمومية في الفترة (2006-2002) (8 نقطة) يشير إلى حدوث تحسن تدريجي في مجالات التقييم والإدارة والرصد لمخاطر الائتمان، من بينها تقديم المساعدة وزيادة الرقابة على محافظه الاستثمارية من قبل بنك الجزائر واللجنة المصرفية.

يتعين الإشارة إلى أن نسبة (هامش الفائدة/إجمالي الناتج المصرفي) تعتبر أكثر أهمية في البنوك العمومية منها في البنوك الخاصة، (43,7%) و(25,1%) على التوالي في 2006. تشير هذه النسبة، التي تقيس حصة صافي ناتج الفائدة من إجمالي الناتج المصرفي، إلى أن النواتج خارج الفائدة (عمولات، نواتج القرض بالإيجار...) تعتبر أكثر أهمية في البنوك الخاصة.

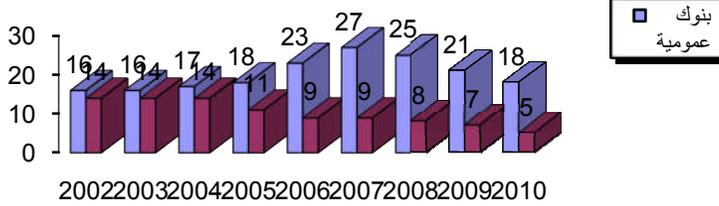
بالمقابل، تعتبر الأعباء خارج الفائدة في إجمالي الناتج أكثر ارتفاعا في البنوك الخاصة منها في البنوك العمومية، بـ(48,53%) و(32,83%) على التوالي، وهو ما يشير إلى أن البنوك العمومية تتحكم بشكل أفضل في أعبائها. على الخصوص، تمثل الأعباء العامة للبنوك الخاصة (36,78%) من هامشها المصرفي مقابل (26,5%) في البنوك العمومية.

2-4-الرافعة المالية:

تشير الرافعة المالية إلى حجم استعمال الاقتراض في تمويل النشاطات وعمليات الإقراض على حساب رأس المال البنك، ويرجع هذا الارتفاع خلال الفترة بالنسبة للبنوك العمومية بسبب لجوئها الكبير واقتراضها من سوق ما بين البنوك ومن البنك المركزي، وهو ما ساهم في دفعها لفوائد كبيرة بخرت جزءا كبيرا من الأرباح على حساب عوائد

المساهمين. ونلاحظ العكس بالنسبة للبنوك الخاصة، حيث انخفضت بشكل كبير خلال الفترة إلى أدنى مستوى لها سنة 2010. كما يوضحه الرسم التالي.

الرسم رقم (11): الرافعة المالية للبنوك العمومية والخاصة



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2013, Banque d'Algérie.

عموما، فإن الانخفاض المستمر في ربحية البنوك العمومية خلال الفترة (2002-2010)، بسبب الارتفاع الكبير في الرافعة المالية التي يعكس نمو حجم نشاطها المنسوب إلى أموالها الخاصة التي تزايدت خلال الفترة. ومع ذلك، فإن التحسن في الربحية والهامش المصرفي بالنسبة للبنوك الخاصة كان مستمرا تحت ضغط ارتفاع معدل هوامشها المصرفية الذي يعكس ارتفاعا في الإنتاجية لأصولها. والسبب الثاني لهذا التحسن بسبب انخفاض الناتج المصرفي الصافي من حصة المؤنات المخصصة لمخاطر الائتمان تحت تأثير انخفاض المؤنات السنوية المشكلة. من جهة أخرى فانخفاض الرافعة المالية للبنوك الخاصة سببه الارتفاع الهام لأموالها الخاصة مقارنة بحجم نشاطاتها²³.

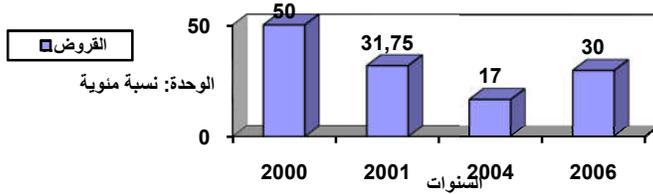
3- اثر إلغاء القروض المتعثرة على التنافسية في القطاع المصرفي

لجأت الدولة في كثير من الأحيان إلى تطهير ميزانية البنوك بشراء ديونها المدعومة، بدلا من إلغائها أو استنفاد الطرق القانونية لاسترجاعها. فالمستوى المرتفع للقروض المتعثرة بالنسبة للبنوك العمومية تخص في غالب الأحيان المؤسسات الحكومية، التي تعاني من سوء التسيير. وبسبب خوف مديري البنوك من طائلة المتابعة القضائية التي تفرزها إلغاء الديون المتعثرة كسوء إدارة يعاقب عليها القانون.

3-1- مستوى القروض المتعثرة:

لا يزال مستوى القروض المتعثرة مرتفع في البنوك التجارية في الجزائر حتى سنة 2006، والتي قدرت بـ(30%) لمجموعة البنوك العمومية التي تهيمن على القطاع المصرفي. غير أن النسبة على المستوى الدولي للقروض المتعثرة تقارب (6%). (انظر الرسم رقم (12)).

الرسم رقم (12): نمو القروض المتعثرة للبنوك في الجزائر



Source: World Bank; IMF Global Financial Stability Report: Market Development 2006.

في جانب مؤشر القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض، يلاحظ أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض. ولقد سجلت البنوك الجزائرية انخفاضا من 2000 إلى 2006، من (50%) إلى (30%). هذا الانخفاض مهم جدا، ولكن غير كاف. ما يتحتم توفير جهد لتطهير ميزانيات البنوك من القروض المتعثرة، وزيادة الرقابة وتقديرات مخاطر الائتمان. مثل هذه الطريقة هي حاسمة لاسترجاع الاستقرار المالي وزيادة المردودية للجهاز المصرفي الجزائري. في المدى القصير هذا يدعو إلى تطوير مؤسسات تغطية المخاطر (بمساعدة الدولة). وفي الأمدين المتوسط والطويل يجب فرض الصرامة على كل عمل النظام المصرفي في تطبيق القوانين وفي منح القروض. ويعزى النسبة المرتفعة في بداية 2000 إلى الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، الفضائح المتتالية التي لا تعد ولا تحصى. ويعود الانخفاض في سنة 2004 في جزء كبير منه إلى مؤشرات السلامة التي اعتمدها البنك، وخاصة بعد قانون 11-03. بحيث لاحظنا أن أدنى نسبة بلغت (17%) سنة 2004.

وعلاوة على ذلك، البنوك التجارية في الجزائر ليس لها قدرة كبيرة على تقدير المخاطر التي تتعرض لها في المستقبل. هذه الصعوبة تحد من تحديد تكلفة التمويل الطويل الأجل لعدة أسباب:

- ✓ عدم كفاية النظم المحاسبية والمعلوماتية في البنوك التي ضيعت عنها فرصة حساب تكلفة الموارد بدقة، أو تقييم تكلفة المخاطر انطلاقا من المحاسبة التحليلية؛
- ✓ تواجه البنوك غموض العملاء، ومنه تفشل في تقدير مردودية المشروع وتخصيص علاوة المخاطر؛

✓ الصعوبات التي تواجهها البنوك وترتبط بوضعية أسعار الفائدة الجزائر. من جهة البنوك لا تملك المعدلات المرجعية في الأجل القصير (دون عمليات إعادة الخصم للبنك المركزي)، ولا على المدى الطويل، وذلك بسبب مخاطر تقلب معدلات الفائدة دون مبرر الخطر (التغيير المفاجئ في السياسة لتحديد معدلات سندات خزانة). من ناحية أخرى، منحى أسعار الفائدة يطرح مشكل كبير لأنه مقلوب أي معدلات الفائدة قصيرة الأجل هي أعلى من أسعار الفائدة طويلة.

قد حققت البنوك العمومية مؤشرات أداء مقبولة من حيث الكم، غير أن البنوك الخاصة كانت لها غالبا الميزة في المستوى الجيد من حيث المعدلات، و (ROE)، و (ROA)، والهامش المصرفي، وخدمة الزبائن، والقروض المتعثرة وتكاليف العمليات ما يدل على أن الأداء التنافسي للبنوك الأجنبية هو أحسن من البنوك العمومية. وبالمحصلة لم تحقق البنوك التجارية الكفاءة المصرفية، ولا كفاءة العمليات من خلال تخفيض التكاليف. ما يتطلب من البنوك العمومية إعادة هيكلة مستمرة لقدراتها، بدل الاعتماد على مزاياها التاريخية كالحصة السوقية لمواردها أو في التمويل للاقتصاد من خلال عمليات (بنوك - زبائن). ففي ظل الانفتاح المصرفي فان ميزة عملية (بنوك-زبائن) (أفراد أو مؤسسات))، لا تبقى فعالة إذا كن الزبون يبحث عن التسهيلات الأحسن والأضمن والخدمات المصرفية الأجود والأسرع، وهو ما قد يجده متوفرا بسهولة لدى البنوك الأجنبية التي تمتلك الإبداع والتخصص والخبرة والدعم الفني من البنوك الأم. على غرار ما حدث في القروض الاستهلاكية للسيارات أين نمت حصتها السوقية بسهولة وسرعة كبيرة لصالح البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، وعلى إثرها تدخلت الحكومة الجزائرية بإلغائها في قانون المالية التكميلي لـ2009.

3-2- إلغاء القروض المتعثرة:

ليس البنوك الخاصة أو البنوك العامة هي من تلغي القروض المتعثرة، بل الدولة من خلال تدخلها في الحياة المصرفية. فالمستوى الحالي لهذه القروض في 2014 هي (4.7% للبنوك الخاصة و12.7% للبنوك العامة) ويتم تطهيرها من خلال تبادلها مقابل سندات الخزانة (بنوك القطاع العام) أو إعادة جدولة القروض المتعثرة. أي انه لا يتم إلغاء القروض المتعثرة فعليا، حيث تبقى لسنوات في ميزانيات البنوك²⁴.

ويبدو أن عدم اليقين حول تفسير المبادئ التوجيهية الاحترازية هو ما يمنع البنوك الخاصة من إلغاء القروض المتعثرة. حيث أعربت البنوك الخاصة عن قلقها من أن المبادئ التوجيهية الاحترازية لبنك الجزائر الذي طلب منها استنفاد "كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها" في سنة 2014 قبل أن تخرج من الميزانية. فمعنى هذا التوجيه غير واضح بما فيه الكفاية: فالبنوك لا تعرف ما إذا كان بإمكانهم استرداد ديونها من خلال اللجوء إلى المحكمة الابتدائية، أو من محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا. بالإضافة إلى ذلك، بعد فشل إجراءات استرداد التحصيل، يجب على البنك أن يقرر ما إذا كان من المناسب الشروع في إجراءات تفليس المقترض وتصفية ممتلكاته. كل هذه القنوات القانونية تستغرق عدة سنوات، وغالبا ما يتم تأخيرها وتكون مكلفة؛ حيث أنه يطول فترة إلغاء الديون²⁵.

والأحكام المطبقة على مديري القطاع العام يبدو أنها تجعلهم يرتقون إلى السلوك الحذر أكثر من اللازم فيما يتعلق بإلغاء القروض المتعثرة. هناك مخاوف من أن يعتبر إلغاء قرض متعثر كـ"سوء إدارة" وفقا لأحكام قانون العقوبات الجزائري، الأمر الذي يجعل رؤساء البنوك خاضعين لعقوبات جنائية، بما في ذلك الحبس. أدى هذا في الممارسات المصرفية الاحترازية إلى النفور من المخاطر التي قد تتطلب إلغاء أي قرض متعثر بموجبها بسبب الخوف من المقاضاة. والممارسات التي من خلالها تظهر خزينة البنوك العمومية بانتظام، إما عن طريق شراء القروض المتعثرة أو ضمان إعادة هيكلة ديونها. هو عقبة أخرى أمام أي حافز من تطهير الميزانية العمومية وله تأثير في تشجيع المسؤولين واقتناعهم بأن الدولة سوف تتدخل إذا لزم الأمر حيث إنهم يتجهون لإقراض المؤسسات المملوكة للدولة بدل الشركات الخاصة.

لكن من وجهة نظر مصرفية فإن عمليات التطهير بشراء الديون المدومة، الذي يتقل كاهل ميزانية الدولة فإنه كذلك يمنح الأمان لمديري البنوك في سوء تقدير مخاطر القروض، دون دراسة جدوى مالية متأنية مبنية على تقدير المخاطر بشكل علمي ودقيق، لأنه في النهاية لن يتابع قانوني طالما الدولة مستعدة في أي لحظة لشراء الديون المدومة.

خاتمة:

إن تحليل محيط النظام المصرفي في الجزائر من حيث شدة التنافس الداخلي، من تهديد البدائل أو الداخلين الجدد، يتبين أن هذا القطاع هو ضعيف من حيث المحيط التنافسي.

فبالنسبة لمؤشرات المردودية (ROA, ROE) التي تعبر عن الأداء المصرفي والميزة التنافسية، تبقى مرتفعة في الجزائر مقارنة مع دول المنطقة، وذلك رغم ارتفاع تكاليف العمليات، يعني لم تتحقق كفاءة العمليات التي هي مهمة لتحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي (وارتفاع تكاليف التشغيل) المعبر عنها بالمعامل الخام للاستغلال والذي يقارب 90% للبنوك العمومية و70% للبنوك الخاصة (وارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وضعف كفاءة الوساطة المالية في الجزائر ما يعكس على هامش الوساطة المالية وبالتالي على الهامش المصرفي كما لاحظنا. تبقى مؤشرات المردودية مرتفعة نسبيا، وهو يعني ضمنا أن الفضل فيها لا يرجع إلى الأداء القوي للبنوك الجزائرية، بل إلى ضعف المحيط التنافسي وارتفاع نسبة التركيز المصرفي التي تبقى تهيمن فيه البنوك العمومية على حصة الأكبر في نسبة الودائع وتوزيع القروض.

تبدو ملامح ضعف الأداء المصرفي والميزة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية في ارتفاع تكاليف التشغيل رغم الانخفاض البسيط المسجل طول الفترة 2000-2010. وتبدو أيضا في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة التي قاربت (50%) سنة 2000، فهذه النسبة تفوق النسبة العالمية التي تقدر ب(6%)، غير ان نسبة القروض المتعثرة قد انخفضت بشكل كبير سنة 2010 وقد قاربت (6%). من جهة أخرى، يحتاج القطاع المصرفي الجزائري إلى العمل على إعادة هيكليته الداخلية ويحتاج إلى تنويع خدماته لكي تشمل الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسيع الأعمال المصرفية، والانخراط في تمويل القطاع الخاص.

الهوامش والمراجع:

- ¹ تشارلز وجارث جونز، الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل، ترجمة، رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 195.
- ² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 476.
- ³ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دراسات وبحوث ميدانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 428.

- ⁴ Porter. M, **L'avantage concurrentiel**, Dunod, Paris 2000, P:8
- ⁵ احمد محسن الخضيرى، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص:216.
- ⁶ Sylvie DE COUSSERGUES, **Gestion De La Banque: Du Diagnostic A La Stratégie**, Dunod, paris, 4^{ème} édition, 2005, P:252.
- ⁷ Ibid, PP: 252–255.
- ⁸ مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2006، ص: 47.
- ⁹ Olivier PASRTE Et Autres, **La Nouvelle Economie Bancaire, Economica**, Paris, 2005, P:214.
- ♦ **Produit Net Bancaire**
- ¹⁰ بويكر مصطفى، محالة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1995–2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص: 83.
- ¹¹ Olivier PASRTE et autres, Op. Cit., P:215.
- ♦♦ The Structure–Conduct–Performance Hypothesis
- ♦♦♦ Efficient–Structure Hypothesis
- ¹² Bain, J. S., “**Relation of profit rate to industry concentration**”, Quarterly Journal of Economics 65, 293–324, 1951, at: <http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=ref. Le:25/03/2013>
- ¹³ Demsetz, H., “**Information and efficiency: Another viewpoint**”, Journal of Law and Economics 10, 1–22, 1973. book at: <http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=ref. Le:25/03/2013>.
- ¹⁴ Rapport Banque D' Algerie, Chapitre V: **Systeme Bancaire:Intermediation, Supervision Et Modernisation**, 2004.
- ¹⁵ IFC, Doing Business, Algeria, **The International Bank For Reconstruction And Development, The World Bank**, 2010, PP: 24–27.
- ¹⁶ تدخل محافظ بنك الجزائر، الدكتور محمد لكصاصي، أمام المجلس الشعبي الوطني، حول تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، يوم 13 جويلية 2008. على موقع بنك الجزائر على الانترنت: <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

♦♦♦♦ A titre indicatif, cet indice est de 0,31 pour les USA; 0,41 pour le Liban;
0,61 pour la France

♦♦♦♦ ROE (Return On Equity): résultat/fonds propres

¹⁷ بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،
جامعة الجزائر 3، 2015، ص:323.
¹⁸ -التقرير الاقتصادي العربي السنوي، 2006، ص:114.

¹⁹ Rapport la banque d'Algérie, 2010, Op, Cit, P:91.

♦♦♦♦♦ ROA (Return On Assets): résultat par rapport au total actifs de bilans

²⁰ تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني. مرجع سبق ذكره.

²¹ Rapport La Banque D' Algérie 2010, Chapitre 6 et 7.

²² Rapport la banque D'Algérie 2010, 2011, Chapitre 6 et 7.

²³ Rapport la banque d'Algérie, 2010, Op,. Cit, P: 92.

²⁴ Rapport la banque d'Algérie, 2015, P:78 .

²⁵ Rapport du FMI, Evaluation **De La Stabilité Du Système Financier Algérien**,
N°: 14/161, 2014, P: 28.